

التأويل في مختلف المذاهب والآراء

الحكم لمثل هذا الموضوع في مفروض المثال، فلا يكون اعتباراً ولا جزافاً أو رميةً في ظلام. الثاني: الدقّة الكاملة في معرفة ملايسات الكلام، ومدى ربطها بأصل الموضوع ربطاً جعل بعضها ركائز وأخر زوائد القشور، الأمر الذي بحاجة إلى حنكة ودراية فائقة، وليس كل من رام شيئاً وجده. الثالث: - وهو بيت القصيد - : أن يصبح هذا الفحوى العام المستخرج من طي الآية بمثابة كبرى كلاّية لما دلّ عليه ظاهر الكلام، ويكون البطن المستخلص (المعنى التأويلي) كلاًّياً منطبقاً على ظاهر التنزيل. وبعبارة أخرى: يكون مجموع الظهر والبطن بمنزلة استدلال منطقي رتيب، كان الفحوى العام بمثابة كبرى كلاّية، مستنداً إليها انطباقاً على صغرها التي هي مورد التنزيل. ففي آية السؤال - مثلاً - كان مفاد مجموع الكلام «ظهِراً وبطناً»: أن على المشركين حيث موضع جهلهم بأصول النبوت أن يتساءلوا مع جيرانهم اليهود وهم أهل علم وكتاب، فإن على كل جاهل أن يراجع العلماء فيما يجهله. وهي قاعدة كلاّية مطّردة ومقبولة لدى العقل والشرع، تصادقت مع شأن نزول الآية بالذات. وهذا هو المقصود من توافق التأويل مع التنزيل توافق العام مع الخاص، أو الكبرى الكلاّية مع مصداق من مصاديقها بالذات، فلم يكن البطن أجنبياً عن الظهر، بل متناسباً معه تناسب الكلاّية مع مصداقه، ومدلولاً عليه بدلالة التزامية مطويّة للكلام، وما يعقلها إلا العالمون. وبذلك صرح الإمام الشاطبي باشتراط كون البطن جارياً على مقتضى الظاهر المقرّر في لسان العرب، بحيث يجري على المقاصد العربيّة. أي: جارياً على مقتضى أساليبهم في مداليل الكلام، فلا يكون اعتباراً نابياً عن الظاهر يرفضه رفضاً.